## الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

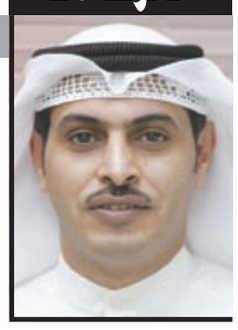

# القرار فوق القانون في وزارة الداخلية

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود، لايزال كثيرون يؤمنون بأنك أحد أقطاب الإصلاح في هذه الحكومة، ويعولون عليك كثيرا، وبالأمس تلقيت رسالة مناشدة إليك من أبنائك العسكريين الجامعيين الذين أجبرتهم وزارة الداخلية على التوقيع على «إقرار» بعدم مطالبة أي منهم بدورة ضباط إلا بعد مرور 3 سنوات، وهو إقرار بناء على قرار وزاري أصدرته وزارة الداخلية في مخالفة صريحة للقانون، فهؤلاء من ضباط الصف درسوا واستطاعوا الحصول على الشهادة الجامعية واستحقوا الترقية والدخول إلى دورة الضباط كما تقر بذلك كل قوانين وزارة الداخلية ليكونوا ضباط اختصاص، وحرمانهم من هذا الحق لـ 3 سنوات مخالفة صريحة للمنطق، متمنيا عليك ان تنتصر للقانون وتلغي القرار المخالف، فلا يجوز أن وزارة معنية بحفظ القانون تقوم بالالتفاف عليه، وإليك رسالتهم كما وردت يفندون فيها الأخطاء التي وقعت فيها وزارة الداخلية بعدم قبولهم أنشرها دون تصرف مني:

الأستاذ ذعار الرشيدي، نحن مجموعة من العسكريين الجامعيين في وزارة الداخلية، لمتابعة الكثير من القراء لك، لنطالب بحقوقنا القانونية ضمن حدود القانون كسائر الناس، بترقيتنا ودخولنا دورة الاختصاص للعسكريين، وقد واجهتنا وزارتنا بالتعسف وبمخالفة الدستور والقانون تجاهنا، فقد قامت وزارة الداخلية بإجبار العسكريين العائدين للوزارة، على التوقيع على إقرار بعدم المطالبة بدورة الضباط إلا بعد مرور 3 سنوات، مما لا يجهله المختصون في القانون ان الأمر هذا يعد مخالفة صريحة للقانون والدستور وان القواعد القانونية الأصولية لا تسمح بالقرار ان يخالف القانون وإذا خالفها يسقط بقوة القانون والأمر هذا ينسحب على مخالفة القانون للدستور، لاسيما ان قانون قوة الشرطة يعطينا الحق في ذلك والدستور كذلك.

المادة 71 مكرر من قانون قوة الشرطة ويجوز بقرار من الوزير ترقية ضباط الصف الذين يحصلون على مؤهل جامعي أو ما يعادله ويستلزم الحصول عليه دراسة مدتها 4 سنوات على الأقل بعد الثانوية العامة إلى رتبة ملازم على أن يكون قد مضى على بقاء ضابط الصف 5 سنوات على الأقل في خدمة قوة الشرطة.

مادة 180 من الدستور: كل ما قررته القوانين واللوائح والمراسيم والأوامر والقرارات المعمول بها عند العمل بهذا الدستور يظل ساريا ما لم يعدل أو يلغ وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور، وبشرط ألا يتعارض مع نص من نصوصه علما بان العائدين العسكريين لهم خدمة بالوزارة أكثر من 5 سنوات وهو أحد الشروط لدخول الدورة إضافة للمؤهل العلمي.

● مجموعة من العسكريين الجامعيين

## في الصميم

تويتر: ghunaimalzu3by
م.غنيم الزعبي

# الشعب ممنوع من دخول بيت الشعب

هل جربت الذهاب إلى مبنى مجلس الأمة في أيام لا تعقد فيها جلسات، ستصدم، حيث لن يسمح لك بالدخول إلا بإذن مكتوب من سكرتارية احد أعضاء مجلس الأمة، ويجب أن يوصلها هذا السكرتير بنفسه لبوابة الحرس الوطني وهي مسافة طويلة جدا، وغالبا ما يعتذر موظفو مكتب النائب عن إرسال الإذن كونه بمفرده في المكتب، ولا يستطيع الحضور إلى البوابة، ولكن إذا هداه الله وأراد مساعدتك فسيرسل أحد الفراشين مع ورقة الإذن بالدخول إلى المجلس بعد أن «يزرعك» أكثر من نصف ساعة عند البوابة في الشمس الحارقة حيث لا كراسي ولا غرفة انتظار، فقط شباب الحرس الوطني الذين ينظرون إليك بشفقة وهم يعرفون بواطن الأمور ويعلمون أن الهدف من هذه الإجراءات المعقدة هو تحويل مبنى المجلس إلى حصن مغلق بالكامل يختبئ فيه النواب من أبناء دوائرهم، لكن لا حول ولا قوة لهم فهم يتبعون التعليمات الصادرة لهم من الأمانة العامة للمجلس بحصر دخول المبنى في أدنى حد ممكن.

غريبة كيف تدور الأيام وتتغير الأحوال، النائب الذي كان يطاردك من ديوانية لديوانية، ويكلم أقرباءك وأصدقاءك كي يعرفوه عليك، الآن يتخندق داخل هذا المبنى ويتمترس خلف قوات عسكرية مسلحة وجيش سكرتارية يحفظ ألف عذر وعذر لكي يجنبوا النائب الالتقاء بك.

□ □ □

بعد صدور القانون الثاني لصندوق المعسرين كان به خطأ فاضح يهدم مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين، لذلك قمت بكتابة موضوع عنه في أحد المنتديات وذكرت اسم النائبة د.رولا دشتي بصفتها عضو اللجنة المالية وعتبت عليها كيف لم تنتبه لهذه الثغرة، وبعدها بيوم واحد فوجئت باتصال من النائبة د.رولا تطلب المزيد من التفاصيل وبالفعل ذهبت ثاني يوم سعيدا بهذا التفاعل السريع فقط لكي أنتظر أمام بوابة المجلس أكثر من ساعة إلى أن استجاب لي أحد سكرتارية النائب أحمد السعدون وأرسل ورقة بها الإذن للدخول مع أحد الفراشين.

كل هذا المنع والتعقيدات على دخول المواطنين لبيت الشعب غير مبررة وغير منطقية، ففي أميركا تعقد اجتماعات اللجان الفرعية للكونغرس الأميركي ويسمح للعامة بحضور هذه الاجتماعات خاصة إذا كانت للقاء أحد أعضاء الجهاز الحكومي لاستجوابه ومناقشته في احد المواضيع العامة فهذا شأن عام، ويجب السماح لأفراد الشعب بحضور ومشاهدة أداء نوابه في اجتماعات هذه اللجان التي هي المصنع الرئيسي لكل قرارات مجلس الأمة، ولعل حضور الناخبين لاجتماعات هذه اللجان تحل مشكلة فقد النصاب الذي تعاني منه تلك اللجان والتي تبحث الكثير من الأمور الخطيرة والمصيرية والتي كذلك لا تقبل المماطلة والتأجيل من النواب، زبدة الكلام هي افتحوا بيت الشعب لأبناء الشعب.

نقطة أخيرة: يجب التفكير في عقد اجتماعات اللجان الرئيسية والفرعية ولجان التحقيق في أماكن كبيرة ومفتوحة لكي يتسنى للمواطنين متابعتها، فالكثير من القضايا التي تتم مناقشتها في هذه اللجان هي قضايا عامة وليست أسرارا عسكرية.

## في غاية اللطف

afra@afraalbabtain.com
عفراء أحمد البابطين

# ضرورة الإجراءات العسكرية وغير العسكرية في جزيرة بوبيان

في خضم التوتر الواضح بين الجانبين الكويتي والعراقي حول مشروع ميناء مبارك الكبير، والتصاريح المتبادلة حول أحقية الكويت في بناء مشروعها التنموي الضخم من عدمه، يتبادر للأذهان سؤال عن الإجراءات العسكرية وغير العسكرية المطلوب اتباعها في جزيرة بوبيان، خصوصا بعد تهديد كتائب حزب الله الشيعية العراقية. المصادر الأمنية من حين لآخر تطلع الصحف الكويتية والمتابعين لهذا الشأن بأن الكويت ممثلة بوزارتي الداخلية والدفاع، قد اتخذت جميع التدابير الأمنية لحماية موقع المشروع والعاملين فيه.

فإدارة خفر السواحل، والإدارة العامة لأمن الحدود البرية والقوة البحرية للدفاع الكويتي هي المعنية بهذا الشأن.

ولا يخفى على المتابعين للشؤون الأمنية ان جزيرة بوبيان أحد أهم المواقع الحيوية في الكويت، كون هذه الجزيرة تحدها دولتان إحداهما تشكو من انفلات أمني كبير والأخرى لها من الإستراتيجيات والأهداف التي من شأنها لا تمانع بخلق مزيد من التوتر في المنطقة بغية تحقيق تلك الإستراتيجيات طويلة الأمد.

إن التعليمات الواردة لحماة الوطن أتت بأخذ جميع الوسائل لحماية المنطقة من أي اعتداء، والتعامل الفوري لأي شبهة تهدد أمن وسلامة المشروع والعاملين فيه.

وحسب المعلومات المتداولة فان المشروع قد أنجز من العمل فيه قرابة 20٪ فقط، وهذا يعني أن اليقظة والتنبه لأي تجاوزات واختراقات أمنية مطلوبة وبشدة في هذه المرحلة.

وحول هذا الشأن، فإن تحقيق أي عمل تخريبي لمشروع ميناء مبارك الكبير من شأنه سيزيد من حدة التوتر بين البلدين، فالقيادة العراقية حينها ستتنصل من أي مسؤولية، وتتعذر بالانفلات الأمني وكثرة الميليشيات العسكرية والتي لكل منها هدف وطموح مختلف، وبالتالي ملاحقة المسؤول عن ذلك سيكون أشبه بمستحيل، والخسائر المادية والبشرية حينها ستتكبد على الجانب الكويتي فقط وهو ما يطمح فيه الجانب العراقي، سواء على المستوى القيادي أو الشعبي.

فعلى المستوى السياسي الكويتي الخارجي، فالحكومة الكويتية أعلنت استغرابها الشديد للمعارضة العراقية للمشروع. وبدون الغوص في تفاصيل المشروع وسيادة الكويت لأراضيها ومياهها الإقليمية واحترامها لقرارات مجلس الأمن، ومن الأجدى للقيادة العراقية أن تتعامل وتتفاوض مع القيادة الكويتية بشأن تنظيم الملاحة البحرية وسبل تحقيق الفائدة للطرفين وليس التهديد والوعيد واعتراض المشروع برمته، لأن الاعتراض العراقي المشروع لا يحقق للعراق شيئا سوى إثارة موضوعات عفا عليها الزمن، واستهلكت بصورة كبيرة والتي اتضح أنها لا تفيد العراق بشيء إلا بدغدغة الشارع العراقي الذي اعتاد وعاش على نظرية العدو المحدق بالعراق وأراضيه منذ أيام سلطة حزب البعث.

أما على المستوى الأمني الكويتي، فلابد من أن تتبع أساليب أمنية مكثفة من شأنها تصدي أي محاولة للتخريب والإيذاء للمشروع الذي يعد أحد أهم المشاريع الحيوية والضخمة في الكويت والتي سترتبط برا مع منطقة الصبية ومدينة الحرير، وأخيرا سكة القطار الخليجي المستقبلي، حتى وإن اضطرت الكويت للاستعانة بخبرات دولية لتضفي مزيدا من التشديد الأمني.

وعليه، لابد من عدم التركيز على الاختراق الأمني الخارجي، وأجزم بأن أبناء الكويت في كل من وزارتي الداخلية والدفاع متيقظون وساهرون لحماية أرض الوطن وممتلكاته وسلامة مواطنيه، لكن لابد من التركيز على الاختراق الداخلي والتدقيق على العاملين في المشروع، ليس كإجراء احترازي واضطراري فحسب، إنما كإجراء ضروري يضمن سلامة المشروع حتى الانتهاء من جميع مراحله.

ومن أجل تحصين المشروع، فإن التحديات الأمنية التي قد تواجهها الكويت من الداخل أجدها أهم من الخارج والتي يمكن أن تضر المشروع ضررا بالغا وتزيد من فرص الاختراق الأمني. فيجب على السلطات الأمنية توظيف جميع الأدوات والأساليب والوسائل المتطورة للحد من أي اختراقات أمنية للمشروع، فلابد من تحديد التصاريح المسموحة للدخول للمشروع، وتحديد كمية العاملين فيه والدخول للمشروع من خلال عبورهم على أجهزة كشف حديثة متطورة كالكشف عن قرنية وقزحية العين، والبصمة، وغيرها من الوسائل الأمنية الحديثة، لأن استخدام تلك التقنيات تكون بمثابة خط وقائي أولي، لما لهذه التقنيات من قدرة على اكتشاف حقيقة الأفراد للحيلولة دون وقوع أي اختراق أمني لأنه من الصعب خداع تلك التقنيات في ضوء دقتها الفائقة.

إن حيوية المشروع، تسوقنا إلى وضع مقترح لإنشاء إدارة خاصة لأمن وحماية جزيرة بوبيان والتي يقع فيها مشروع الميناء الكبير يتشارك فيها وزارة الدفاع والداخلية وغيرها من الوزارات المعنية لتحقيق مزيد من التركيز والتكثيف الأمني للجزيرة، وسرعة التواصل مع القيادات الأمنية الكبيرة في الدولة، والعمل على تخليص كافة الاجراءات المتعلقة بالمشاريع المقامة على الجزيرة.

## ألم وأمل

د.هند الشومر

# أم السعف والليف

كان أسلوب التخويف تتبعه الأمهات قديما لأطفالهن حتى يستطعن حملهن على طاعتهن ولا يخرجون من المنزل إلا بعد موافقة الأم ومعرفتها، لذلك كانت الأم تقول لأبنائها: «تييكم أم السعف والليف» أو «حمارة القايلة» وهذا الأسلوب كان يحد من تحركات الابناء بسبب الخوف مع العلم ان الأمان والأمن مستتب. وكانت المرأة تدير المنزل بطريقة التخويف ولكن إن كان الأبناء لا يرهبون أم السعف والليف أو حمارة القايلة يخرجون ولا يأبهون بما يقال لهم عن ذلك. والإدارة بطريق التخويف ليست من الإدارات الصحيحة وجعلت بعض الحكومات تسقط وتتداعى لأن أسلوب التخويف والإرهاب يؤدي إلى الثورة على هذه الإدارة ومحاولة تغييرها بشتى الطرق. إن الإدارة والقيادة الحكيمة لا تكون إلا بتفاهم جميع الأطراف حتى يستطيع الجميع حل المشاكل إن وجدت وتخطي العقبات التي قد تعطل النهوض والرقي. إن أسلوب التخويف أسلوب قمعي ويقضي على الطموح ويولد انفجارا لا يمكن السيطرة عليه بعد ذلك، وقد يلجأ البعض لهذا الأسلوب بسبب ضعفهم وعدم تمكنهم من إدارة الأمور ولكن سرعان ما ينهار لأن الانفجار يكون أقوى من أسلوب التخويف. لذلك يجب اختيار الشخص المناسب وفي المكان المناسب لإدارة الأمور بما يعود بالخير على الوطن ويسود الأمن والأمان للجميع حيث إن وضع الشخص الخطأ في مكان لا يستحقه يؤدي إلى تعطيل التنمية القضاء على كل مظهر من مظاهر الرقي والتطور وتسود البغضاء والضغينة ومن ثم يحدث الانفجار الذي لا يمكن اصلاحه بعد ذلك. لذلك علينا أن نسعى جميعا لإزالة «أم السعف» والليف و«حمارة القايلة» حتى لا تدار الأمور بأسلوب التخويف الذي يؤدي إلى الانهيار التام ومن ثم لا يمكن إصلاح ما تم إفساده بهذه الإدارة إذ إن الدمار يحدث سريعا ولإصلاحه نحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد.